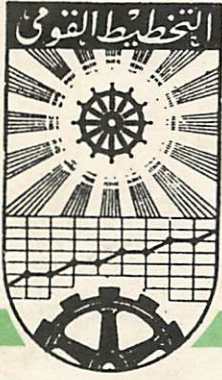


جمهورية مصر العربية



مَعهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٥٨٢)

نحو مستقبل أفضل للصناعات الصغيرة والحرفية
فى جمهورية مصر العربية

اعداد

دكتور عماد الدين محمد مصطفى

يناير ١٩٩٥
=====

نحو مستقبل أفضل للصناعات الصغيرة والحرفية
في ج ٠ م ٠ ع

إعداد

د ٠ عماد الدين محمد محمد مصطفى

المحتويات

<u>صفحة</u>									
									مقدمه
١									الفصل الأول : المشروعات الصغيره فى الأقتصاديات النامية
٢									١٠١ تمهيد
٦									٢٠١ متطلبات التوسع فى، وتنمية، الصناعات الصغيرة.....
٨									١٠٢٠١ أولا :- التمويل
٨									١٠١٠٢٠١ - بنك الحرفيين
١٠									٢٠١٠٢٠١ - بنك التنمية الصناعية
١١									٣٠١٠٢٠١ - المؤسسة المالية لضمان الصناعات الصغيره.....
١٣									٢٠٢٠١ :- التسويق
١٣									١٠٢٠٢٠١ - التسويق الداخلى
١٤									تسويق منتجات الصناعات الصغيره
١٤									اولا : عدم التحيز لصالح القطاع العام
١٤									ثانيا : ما يتعلق بسياسة الاستيراد
١٦									٢٠٢٠٢٠١ - التسويق الخارجى
									٣٠٢٠٢٠١ - بعض الأساليب التسويقية الداخلية والخارجية الحالية
١٧									والمقترحة لمنتجات الصناعات الحرفية
١٨									٤٠٢٠٢٠١ - اساليب وطرق البيع حاليا وُأساليب تمويلها:...
٢٤									الأطار العام للبرنامج التسويقى وتكاليفه المتوقعة
٢٨									٣٠٢٠١ - المساعدة الفنية
٣٢									الفصل الثانى : أهم الأسس العامة لتوطين الصناعات الصغيرة والحرفية
٣٢									١٠٢ تمهيد
٣٣									٢٠٢ نسبة البطالة فى المنطقة
٣٥									٣٠٢ توفر خامات معينه فى مناطق معينه.....

تابع المحتويات

صفحة	
٣٥	١٠٣٠٢ مشكلة الحصول على المواد الخام
٣٦	٢٠٣٠٢ الموارد البيئية المحلية المتاحة
٣٦	١٠٢٠٣٠٢ أ - موارد زراعية
٤١	ب - موارد حيوانية
٤١	٣٠٢٠٣٠٢ ج - موارد تعدينية
٤٢	٤٠٢٠٣٠٢ د - موارد مائية
٤٣	٥٠٢٠٣٠٢ هـ - موارد سياحية
٤٣	٤٠ ٢ تجاور الصناعات المتماثلة وتكاملها
٤٤	٥٠٢ فرص التدريب المتاحة
	١٠٥٠٢ تنمية مشروعات التدريب لخدمة الصناعات الصغيرة خلال
٤٤	الخطه
٤٥	٦٠٢ فرص التسويق
٤٥	٧٠٢ التكامل بين الوحدات أو الصناعات
٤٧	الخاتمة والتوصيات
٤٩	المراجع

أخذ موضوع تنمية الصناعات الصغيرة في مصر يحتل حيزاً هاماً في فكر المهتمين بالقطاع الصناعي المصري منذ أوائل السبعينات . إلا أن الدراسات الجدية والواقعية لم تأخذ طريقها إلا في أواخر السبعينات عندما قام البنك الدولي عام ١٩٧٧ بأعداد دراسة عن الصناعات الصغيرة في مصر تم على أساسها تقديم بعض القروض لبنك التنمية الصناعية، وقيام بعض الهيئات الأمريكية والسوق الأوروبية المشتركة بعمل دراسات جدوى لاقامة مجمع للصناعات الصغيرة بمدينة العاشر من رمضان، وقيام وزارة الصناعة عام ١٩٨٢ بوضع خطة شاملة لتطوير وتنمية الصناعات الصغيرة في مصر حتى عام ٢٠٠٠ اشترك في أعدادها لجنة مشتركة من وزارة الصناعة والتخطيط واتحاد الصناعات وبنك التنمية الصناعية وبعض الخبراء المحليين المهتمين بشئون الصناعة في مصر. أضيف الى ذلك ما قامت به الرابطة القومية للأعمال التعاونية بناء على طلب وكالة التنمية الدولية الأمريكية بالقاهرة في أعداد دراسة مستحدثه للحصول على إحصائيات متكاملة عن المنشآت الصغيرة والحرفية في مصر بغرض التعرف على أنسب الوسائل لمساعدة ودعم هذه المنشآت .

وبالنسبة لبنك التنمية الصناعية - وهو الذي بدأ نشاطه الفعلي في أكتوبر ١٩٤٩ في شكل شركة مساهمة مصرية وعهد اليه بوظيفتين رئيسيتين هما الأقراض والأشتراك في رأس مال المشروعات الصناعية بغرض الأسهم في عمليات التنمية الصناعية في ج.م.ع - فانه يعتبر من أهم المؤسسات التي يمكن الاعتماد عليها لتنمية الصناعات الصغيرة في مصر .

أما عن مركز تنمية التصميمات الهندسية والصناعية فهو يقوم حالياً بتقديم الأرشاد الصناعي والمساعدات الفنية لأصحاب الصناعات الصغيرة بشكل محدود وطبقاً لامكانياته، كما يقوم بتقديم برامج تدريبية للعاملين في مختلف المجالات ويعتبر حالياً بالإضافة الى الهيئة العامة للتصنيع الجهة المنوط اليها تنمية الصناعات الصغيرة في مصر وتطورها .

هذا وسوف تعرض الدراسة فى ثلاثة فصول يحوى فصلها الأول دراسة عن المشروعات الصغيرة فى الاقتصاديات النامية وأهم متطلبات التوسع فى الصناعات الصغيرة وعرض لأهم تلك المتطلبات من تمويل وتسويق ومساعدة فنية، ويعرض الفصل الثانى من الدراسة أهم الأسس اللازمة لتوطين الصناعات الصغيرة والحرفية، ثم يأتى بعد ذلك الموجز والخاتمة وأهم التوصيات المقترحة من البحث .

الفصل الأول
المشروعات الصغيرة في الإقتصاديات النامية

الفصل الأول

المشروعات الصغيرة فى الأقتصاديات النامية

تمهيد :

(١٠)

نظرا لأهمية الصناعات الصغيرة وخاصة فى ظل تزايد عدد السكان المستمر فى مصر وأن هذا القطاع لم يخط بنصيب وافر من الرعاية والتدعيم على الرغم من أهميته إقتصاديا وإجتماعيا ، ومن ثم فإنه يتعين فى المدى الطويل العمل على تنميته داخل الإطار الشامل للتنمية الإقتصادية والإجتماعية حتى يتحقق لهذه الصناعات نوع من التنمية المستمرة التى تؤدى إلى حل المشاكل التى تعترضها من خلال تدعيم الصناعات القائمة منها وتشجيع قيام مشروعات جديدة لاسيما وأن تنمية الصناعات الصغيرة يؤدى بالضرورة إلى تعظيم فرص العمالة وتعظيم الناتج الصناعى لأنها تعنى إستخداما مكثفا نسبيا للعمل وإستخداما أقل لرأس المال المستثمر ، كما يمكن عن طريق نشر الصناعات الصغيرة تحقيق نمو إقتصادى ذاتى بإستخدام الإمكانيات والمصادر القومية المتاحة من العمال والمواد الخام - ومستلزمات الإنتاج المحلية ، كما وأن الصناعات الصغيرة يمكنها فى المدى الطويل الإسهام فى التنمية المتوازنة بين الريف والمدن ويمكن عن طريق التوزيع المكانى لمشروعات الصناعات الصغيرة بين المدن الصغيرة والمناطق الريفية التغلب على مشاكل الإنسان التى تتزايد عام بعد عام ، كما ويمكن الإستفادة من مشروعات كهربية الريف فى النهوض بالقرية المصرية مستقبلا عن طريق تصنيع الريف وتطوير الصناعات الصغيرة بإستخدام الكهرباء فى العمل الآلى فى كثير من وحداتها .

وتشمل النظرة الشاملة لإسلوب تنمية الصناعات الصغيرة بالخطة الخمسية الحالية إستخدام كافة الوسائل والأساليب التى تساعد على حل المشاكل والصعوبات التى تواجه تنمية الصناعات الصغيرة فى مصر وخاصة القصور فى تمويل تلك الصناعات والذى يعتبر من العقبات الرئيسية التى تحول دون تنميتها لصعوبة الحصول على الائتمان اللازم مما يحد من قدره القائمين على تشغيل المنشآت الصناعية الصغيرة ، وبأتى

الحل من خلال توجيه سياسة بنك التنمية الصناعية الأئتمانية تدريجيا الى ان يقتصر نشاطه على قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة حتى يمكنه القيام بدور فعال في سبيل تنميتها. وكذلك العمل على التغلب على مشكلة عدم توفير الكفاية الادارية والفنية أحيانا للعاملين بقطاع الصناعات الصغيرة عن طريق زيادة امكانية التدريب لتوفير العمالة الماهرة بما يمكن معه التغلب على الثغرات التي تتواجد بين الكفاءات المتوافرة وبين الإحتياجات اللازمة للمشروعات الصناعية الصغيرة التي قد تنشأ خلال الخطة الخمسية من الخبرات الفنية والإدارية.

ولعل إنشاء المدن الصناعية حاليا والتوسع في إنشاء المجمعات الصناعية ومجمعات مراكز التدريب للصناعات الصغيرة بالمناطق الصناعية والمدن الجديدة ومشروعات الخطة الخمسية التي يجرى تنفيذها بكل من مدينة العاشر من رمضان ومدينة السادات ومدينة العامرية يعمل على تهيئة الظروف الملائمة لهذه الصناعات من حيث سهولة الحصول على الخدمات اللازمة وسهولة الحصول على الخامات والآلات وقطع الغيار وكذلك كفاءة الإشراف الفني فضلا عن توفير امكانيات التدريب المهني الصناعي بالإضافة لما ستقوم به المجمعات الصناعية الصغيرة بسد حاجات المصانع الكبيرة بالمنتجات المكمله والمساعدة وكذلك إنتاج بعض مستلزمات الإنتاج التي تحتاجها الصناعات الكبيرة ولاتقوم بإنتاجها بحجم كبير لعدم إقتصاديته ومن ثم يمكن تحقيق التكامل بين كل من الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة.

هذا ويمكن القول أن تنمية الصناعات الصغيرة بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تستهدف أساسا الإستجابة إلى ما تقتضيه ظروف العمل الإقتصادي والإجتماعي خلال سنوات الخطة وبصفة خاصة إعطاء الأولوية للمشروعات الصناعية الصغيرة التي توفر إحتياجات الجماهير الأساسية سواء في ذلك مشروعات الصناعات الغذائية ومشروعات صناعة الملابس والمصنوعات الجلدية للإسهام في توفير متطلبات الأمن الغذائي وكذلك الأمن الكسائي لأفراد الشعب وما يتمشى مع الزيادة السكانية المطردة.

المشروعات الصغيرة فى الإقتصاديات النامية ومصر :

تمهيد :

تعانى الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة من مشاكل البطالة ليس فقط من حيث المتاح من فرص العمل، ولكن أيضا لتزايد أعداد الخريجين وطالبي العمل سنة بعد أخرى. ذلك مع سياسات الإصلاح الإقتصادى والتى تؤدى الى تحرير الإقتصاد القومى وسيادة المنافسة، وتخلي الدولة عن سياسة تشغيل الخريجين، وتحول القطاع العام إلى قطاع خاص ومن ثم تخلصه من بعض القوى العاملة به، كل ذلك يؤدى إلى زيادة البطالة، أو ما يعنى نفس الشئ قلة فرص العمل المتاحة أمام طالبي العمل.

وهذا الوضع وتتابعاته يملئ على المجتمع البحث عن كل ممكنات إتاحة فرص العمل والمزيد منها فى غير المجالات الحكومية والقطاع العام .

وكان الاتجاه إلى المشاريع الصغيرة أحد محاور العلاج لأوضاع الدول النامية ولكن المشاريع الصغيرة ليست إتجاه خاص بالدول النامية ولكنه إتجاه عالمى فى التنمية نتيجة التطور التكنولوجى وإرتفاع تكلفته والحاجة إلى التكامل بين مختلف الأنشطة ، كذلك تاريخيا فإن للمشاريع الصغيرة دوراً رئيسياً فى تنمية العديد من الدول سواء اليابان فى الماضى، أو دول آسيا حالياً .

وهناك العديد من العوامل والتى فى مقدمتها ندرة الموارد المالية والتى تفرض (١) أفضلية الصناعات الصغيرة والحرفية لمجابهة الأوضاع السابقة، كما تتميز تلك

(١) الصناعات الصغيرة هى الصناعات التى عدد عمالها من ١٠ - ٢٥ عامل، وحجم رأس مال المنشأة نحو ٢٥ ألف جنيه، ونسبة الإستثمار الثابت منخفضة من اجمالــــى الإستثمارات . أما الصناعات الحرفية، فهى التى تعتمد على القوى البشرية بصفة أساسية، وإنتاجها ليس نمطى، وبها تسع عمال فأقل، وفيها ترتفع نسبة تكاليف عنصر العمل إلى اجمالى التكاليف .

الصناعات بخصائص وصفات تجعلها أكثر ملائمة لظروف الدول النامية ومتطلبات التنمية بتلك الدول والتي منها :

- إحتياج تلك المشاريع إلى استثمارات قليلة فحيث تعاني الدول النامية من قلة الموارد المالية وتعدد الإستخدامات لتلك الموارد المحدودة ، من ثم فإن أنماط تلك المشروعات تناسب المقدره الإستثمارية في تلك الدول سواء كان الإستثمار فى تلك المشاريع يتم بواسطة الأفراد او مصادر تمويل أخرى .

- انخفاض تكلفة فرص العمل حيث تتراوح فى تلك النوعية من المشاريع ما بين ٣٥ - ١٠ آلاف جنيه وذلك وفقا لدراسات جدوى تلك المشاريع . ويعد ذلك فى حد ذاته خاصية ضرورية ملائمة لظروف الدول النامية التى لديها أعداد كبيرة باحثه عن عمل فى مقابل قدر محدود من الإستثمارات . ومن ثم تستطيع تلك المشاريع إتاحة فرص عمل أكثر بما هو متاح من الإستثمار عن غيرها من المشاريع .

- كما أن تلك المشاريع تستخدم تكنولوجيا سهلة - وليست تكنولوجيا متخلفة وهذه التكنولوجيا تتصف بأنها ذات تكلفة أقل ، وإحتياجها للتدريب عليها محدود ويمكن لعنصر العمل تعلمها واستيعابها بيسر وفى فترة زمنية قصيرة وكل ذلك يتلائم مع ظروف الدول النامية .

- اعتماد المشاريع الحرفية والصغيرة على خامات محلية ذلك مما يزيد من القيمة المضافة ويوفر سهولة أنسياب المدخلات ويقلل الواردات . كما يؤدي إلى رفع كفاءة إستخدام الموارد فى الإقتصاد القومى .

- وحيث تعد المشاريع الصغيرة سهلة التوطين ، بما يؤدي إلى انتشارها جغرافيا وتعد من ضمن أهم مميزات تلك النوعية من المشاريع ، حيث تؤدي إلى انتشار سوق منتجات تلك المشاريع بما يؤدي إلى خفض التكلفة التسويقية والقرب من مصادر المواد الخام والأيدى العاملة .

- هذا بالإضافة إلى أن تلك النوعية من المشاريع احتياجاتها من الطاقة قد تكون محدودة ، كما أنه يمكنها الاستفادة من مصادر الطاقة غير التقليدية كالطاقة الشمسية ، والرياح ، والغازات وذلك بصورة أفضل من المشاريع الكبيرة .

كما أنها أقل تلويثا للبيئة من المشاريع الكبيرة ويمكن السيطرة على آثارها البيئية .

مما سبق يتضح مدى ما تتميز به المشروعات الصغيرة عن غيرها من المشروعات ، كما يتضح مدى ملائمتها لظروف الدول النامية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية .
إلا أن ذلك يتطلب التأكيد على بعض الحقائق التي يجب أن تكون فى الاعتبار عند التعامل مع تلك النوعية من المشاريع ، ومن هذه الحقائق :

- تلك النوعية من المشاريع الصغيرة ليست بالضرورة ذات مستوى تكنولوجى أقل من المشاريع الكبيرة ، ولكن قد تستخدم نفس الأساليب التكنولوجية للمحافظة على مستوى ونوعية الإنتاج ، ولكن بحجم أصغر وتكلفة أقل ، وذلك يتطلب موائمه التكنولوجية لحاجة تلك المشاريع .

- ويرتبط بالتكنولوجيا أنه من غير المفترض أن تكون تلك المشاريع مكثفة للعمالة ولكن العكس هو الذى قد يكون ، ومن ثم يلزم إختيار أنماط المشاريع الأكثر ملائمة لظروف المجتمع وإحتياجاته وبما لا يؤثر على الكفاءة الاقتصادية .

- كذلك فإن المشاريع الصغيرة لا يمكن القول بأنها تحل محل المشاريع الكبيرة ولكنها تتكامل معها وبما هو أكثر ملائمة وكفاءة للإقتصاد التومى .

٢٠١ : متطلبات التوسع فى ، وتنمية ، الصناعات الصغيرة :

لتنمية وزيادة إنتشار الصناعات الصغيرة فى المجتمع هناك عدد من العوامل التى تساعد على ذلك ، والعكس أيضا صحيح ، حيث النقص والقصور فى تواجد تلك العوامل من أسباب تعثر الصناعات الصغيرة فى المجتمع ، ومن تلك المتطلبات :

- التمويل وتسهيلات للمشاريع الصغيرة ، وحيث أن غالبية القائمين بها من الشباب محدودى قدره التمويلية ، فإنه يلزم على المؤسسات المالية فى المجتمع توفير نوعية من القروض بأسعار فائدة تشجيعية لمثل تلك الصناعات ، مع متابعة استخدام القروض ، وهذا ما تقوم به الدولة حاليا سواء عن طريق الصندوق الإجتماعى أو غيره من المؤسسات المالية .

كما أن التسهيلات الإئتمانية كالضمانات وما الى ذلك من ضمن العناصر التى يجب التخفيف من حدتها مع إستمرارية متابعة المشاريع .

- تعاني المشاريع الصغيرة من مشكلة تسويق إنتاجها ، وذلك لعدة أسباب من ضمنها محدودية قدره المشروع الصغير على التسويق وضأله حجم إنتاج المشروع الذى ترتفع التكلفة التسويقية منسوبة إليه ، وصعوبة الوصول للأسواق وانعدام الدعاية والإعلان .

ولذلك فمن الضرورى تنظيم عملية تسويق تلك المنتجات بما يخدم الاهداف المبتغاه من وراء تنمية المشاريع الصغيرة ، وذلك عن طريق تجمع معين ، أو أسلوب تعاونى منظم لتسويق الإنتاج والإعلان عنه والإستفادة بميزات الحجم الكبير فى تسويق إنتاج مجموعة من المشاريع المتماثلة بما يؤدى إلى خفض تكلفة التسويق للوحده .

فى الغالب يقوم بالمشاريع الصغيرة شباب الخريجين ، والذين يتصفون بمحدودية خبرتهم الفنية والعملية ، ومن ثم يجب تدريبهم مسبقا على تلك النوعية من المشاريع .

كذلك فإن المتابعة لهذه المشاريع لازمة لتقديم المشورة الفنية والعون كلما دعت الحاجة إليه ، وهذا العون الفني لا يمكن تقديمه بصورة فردية ولكن من الممكن أن يتم ذلك عن طريق تنظيم معين يضم هذه المشاريع دون التدخل فى إدارتها وأنسب تنظيم لذلك هو التنظيم التعاونى لهذه المشاريع الذى فى إستطاعته تقديم العون فى ثلاث محاور :

- التمويل .
- التسويق .
- المساعدة الفنية .
- وإنتشار المشاريع الصغيرة وتعدد المنتجات وتنوعها - بمعنى أن هناك عدد كبير من المشاريع ستنتج نفس المنتج ، بالإضافة إلى وجود عديد من المشاريع تنتج توعيات كثيرة من السلع - ولذلك يجب أن يكون هناك رقابة على الإنتاج المطروح فى السوق بما يطابق مواصفات التوحيد القياسى المحدد لكل سلعة وبما يخدم المستهلك ويساعد على تطور التصدير .

وفى مصر قد تم حصر^(١) ودراسة نحو اثنى عشر صناعة حرفية صغيرة (تشمل المعدنية والهندسية ، غزل ونسيج ، التريكو ، الملابس الجاهزة ، أحذية ومنتجات جلدية ، سجاد وكليم ، تفصيل وحياكة ، خان الخليلي والمجوهرات ، تصويير وطباعة ، أثاث ونجارة ، تعدين ، ورش اصلاح وصيانة ، صناعات متنوعة) .

بالإضافة إلى ما سبق هناك العديد من الصناعات والحرف التى يمكن أن تقوم فى القطاع الزراعى أو على منتجات القطاع الزراعى كالصناعات الغذائية

(١) معهد التخطيط القومى - "نشر الصناعات الحرفية لاتاحة فرص عمل جديدة" . نوفمبر

بمختلف نوعياتها وانتاج مستلزمات الانتاج الزراعى وغير ذلك كثير .

ومن ثم فإن هناك مجموعة من المساهمات الحكومية وغير الحكومية يمكن عن طريقها تقديم العون فى المجالات الثلاثة السابق الإشارة إليهم . وسوف نعرض لتلك الجهود بشئى من التفصيل والممكن المساعدة بها فى كل مجال على حدى .

١٠٢٠١ : التمويل :

إن عدم توافر التمويل بالنسبة للصناعات الصغيرة يمثل مشكلة رئيسية تحد من قدرتها على الانطلاق . كما أنه يتضح أيضا أن نصيب المنشآت الصغيرة التى يعمل بها أقل من عشرة مشغولين أو ما يمكن تسميته بقطاع الحرفيين (نظرا لأن المنشآت الفردية تشكل غالبية هذه المنشآت) من قروض بنك التنمية الصناعية يعد متواضعا علاوة على ذلك فإن كافة البنوك تفضل التعامل مع الفئات العليا للصناعات الصغيرة . وأوضحنا أن ذلك يرجع إلى ظروف هذه الصناعات ، كما أن البنوك يحكمها ضوابط معينة . وأيضا التوجه إلى البنوك التجارية وما تحصل عليه من فوائد تصل إلى أكثر من ١٥ ٪ تعد بمثابة ارتفاع فى تكلفة السلعة المنتجة مما يؤثر على نشاط الجمعيات حيث يتحمل كل من المنتج والمستهلك لقيمة الزيادة فى سعر الفائدة البنكية . وحتى يمكن تقديم الدعم المالى للصناعات الصغيرة بالدرجة التى تكفل لها الإنطلاق والمساهمة بفاعلية فى عملية التنمية الصناعية ، فإنه من الضروري تواجد المؤسسات المالية المتخصصة . وفيما يلى نتناول هذه المؤسسات والدور الذى يمكن أن تقوم به .

١٠١٠٢٠١ : بنك الحرفيين .

إن الصناعات الحرفية لاتقوى على تقديم الضمانات التى تطلبها البنوك/ كما أنها بحكم نشاطها الإنتاجى لاتملك دفاتر محاسبية - وعلى الجانب الآخر

فإن هذه الصناعات يمكن أن تقوم بدور فعال فى تنمية العديد من الصادرات ، وكذلك الوفاء باحتياجات السوق المحلى . وفى ظل سياسة الإنفتاح الإقتصادى ودخول رأس المال الأجنبى فى إنتاج المنتجات التى تقوم بإنتاجها الصناعات الحرفية ، فإنه من الضرورى دعم هذه الصناعات ماليا حتى تستطيع تطوير نفسها بالدرجة التى تمكنها من منافسة المنتج المحلى الذى تقوم به شركات الانفتاح ، ومن ثم غزو الأسواق الخارجية . وهذا ما يتطلب تواجد بنك متخصص لتمويل الصناعات الحرفية ، وعلى أن يتم منح القروض لهذه الصناعات بمعدل فائدة منخفض . ويمكن تصور الخطوات التى تتبع لإقراض الصناعات الحرفية على النحو التالى :

- تقسيم الصناعات الحرفية إلى قسمين هما صناعات حرفية تعاونية وغير تعاونية .
- تقسيم هاتين المجموعتين إلى صناعات تنتج منتجات أساسية لخدمة السوق المحلى ، وأخرى ترفيهية ، وثالثة للسوق الخارجى .
- وتعطى أولوية القروض للصناعات الحرفية التعاونية التى تنتج منتجات أساسية للسوق المحلى وللسوق الخارجى .
- تتقدم المنشأة التعاونية التى فى حاجة إلى دعم مالى بطلب للحصول على القرض إلى التعاون الإنتاجى الذى تتبعه . وبدوره يتولى دراسة ظروف هذه المنشأة وعند الموافقة يرسل طلب القرض إلى (هيئة تنمية الصناعات الصغيرة) التى تقوم بإصدار خطاب ضمان إلى بنك الحرفيين وفى حالة الموافقة النهائية يبلغ البنك التعاون الإنتاجى وبدوره يبلغ المنشأة للحصول على القرض .
- تقدم المنشأة غير التعاونية والتى فى حاجة إلى دعم مالى بطلب الحصول على القرض إلى (هيئة تنمية الصناعات الصغيرة) والتى تتولى مهمة التأكد من ظروف المنشأة وعند الموافقة تقوم بإصدار خطاب ضمان إلى بنك الحرفيين ثم إلى المنشأة للحصول على القرض .
- المتابعة المستمرة لظروف المنشأة بعد تسلم القرض للتأكد من صحة وسلامة استخدام المنشأة للقرض الذى حصلت عليه .

٣٠١٠٢٠١ بنك التنمية الصناعية :

(١)

ان بنك التنمية الصناعية يعتبر الممول الرئيسى للصناعات الصغيرة ، وفى ظل قيام بنك الحرفيين فإن النشاط والاقتراض لبنك التنمية الصناعية ينصب على المنشآت الصناعية التى يعمل بها عشرة أفراد فأكثر ونظرا لأن بنك التنمية الصناعية يقوم باقتراض القطاع الخاص والذى يشمل المنشآت المتوسطة والكبيرة/ كما أنه يقوم باقتراض شركات القطاع العام ، فإنه بمقدوره أن يقوم بدور أكثر فاعلية فى دعم وتنمية الصناعات الصغيرة ويمكن تصور ذلك الدور على النحو التالى :

اولا : ما يتعلق بالصناعات الصغيرة :

- نظرا للدور المتواضع الذى تلعبه المنشآت الصناعية الصغيرة التى يعمل بها من ١٠ - ٤٩ مشغلا فى عملية التنمية الصناعية خاصة إذا ما قورنت ببعض الدول المتقدمة كاليابان مثلا ، فإنه من الضرورى أن يخصص الجزء الرئيسى من نشاط بنك التمويل لاقتراض هذه المنشآت .
- يجب أن تعطى أولوية الاقتراض للمنشأة التى تعطى اكبر عائد من وحده رأس المال وذلك من بين الحجم المختلفة للمنشآت الصناعية داخل الصناعة الواحدة وليس على أساس الدور الذى تلعبه تلك الصناعة بخطة التنمية الصناعية .
- إعطاء أولوية الاقتراض للمنشآت التى لها تعاقدات مع شركات القطاع العام لضمان السداد علاوة على إمكانية ضمان شركات القطاع العام لتلك المنشآت وبالتالي تختصر ولوجزئيا مشكلة الضمانات لتلك المنشآت .
- أن يركز البنك نشاطه الاقتراضى على القروض متوسطة وطويلة الأجل من أجل إنشاء صناعات جديدة أو زيادة الطاقات الإنتاجية القائمة .

(١) د. ممدوح الشرقاوى ، دور الصناعات الصغيرة وتوقعات المستقبل ، ندوة النهوض بالصناعات الصغيرة فى مصر - معهد التخطيط القومى ، مؤسسة فريدريش أيبرت - القاهرة (١١-٤) أبريل ١٩٨٤ .

- أما فيما يتعلق بالصناعات الصغيرة الغير متعاقده مع شركات قطاع عام والغير قادرة على تقديم ضمانات فإن البنك يقوم بإقراضها بعد حصولها على موافقة من هيئة الصناعات الصغيرة والتي تتولى ضمانها (المؤسسة المالية لضمان الصناعات الصغيرة .

- يجب أن تتشابه الفائدة المقررة على القروض الممنوحة للصناعات الصغيرة مع تلك المقررة للمشروعات الأخرى التي تقدم بها تسهيلات ائتمانية .

ثانيا : ما يتعلق بشركات القطاع العام :

ان قيام بنك التنمية الصناعية بتقديم الدعم المالى لشركات القطاع العام أمر مرغوب فيه - ولكن المشكلة تتمثل فى أن نصيب القطاع العام من القروض المتوسطة وطويلة الأجل بالعملة الأجنبية يعد مرتفعا وذلك بالنظر إلى أن هذه الشركات لها حصة من النقد الأجنبى المدرج فى ميزانية الدولة . علاوة على ذلك فإن هذه الشركات تملك من الضمانات ما يمكنها من الإقتراض من البنوك التجارية .

وحتى لا يكون نصيب القطاع العام من قروض بنك التنمية الصناعية على حساب الصناعات الصغيرة فإنه من المهم أن يضع بنك التنمية الصناعية أولوية الأقرض لشركات القطاع العام التي تتعاقد مع الصناعات الصغيرة . علاوة على ذلك أن التجاء شركات القطاع العام الصناعية للإقتراض من بنك التنمية الصناعية يعطى للبنك مركزا فريدا لحث تلك الشركات على تنمية نظام التعاقد الجزئى مع الصناعات الصغيرة ، ويسهل من ربط الصناعات الصغيرة التي سوف يتولى إخراجها إلى حيز الوجود مع شركات القطاع العام .

٣.١.٢.١ المؤسسة المالية لضمان الصناعات الصغيرة .

عدم قدره المنشآت الصناعية الصغيرة على تقديم الضمانات البنكية الكافية يتطلب إنشاء مؤسسة مالية حكومية لضمان الصناعات الصغيرة قبل البنوك / القيام

تسويق منتجات الصناعات الصغيرة وذلك على النحو التالي

أولا: عدم التحيز لصالح القطاع العام:

ويتطلب ذلك أن تقوم الدولة بوضع نظام يلزم شركات القطاع العام التجارية والأجهزة الحكومية بتخصيص نسبة معينة من مشترياتها من منتجات الصناعات الصغيرة متى كانت هذه المنتجات تتفق وإحتياجات شركات القطاع العام التجارية والأجهزة الحكومية. مثل هذا الاتجاه تأخذ به العديد من الدول ومنها المتقدمه صناعيا. ولدعم الصناعات الصغيرة. كما أن حصول شركات القطاع العام على هامش كبير لمنتجات الصناعات الصغيرة أمر غير منطقي إذا كنا نسعى لتنمية هذه الصناعات. وخاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن هذه الصناعات فسيحاجة الى دعم مالى.

ثانيا: ما يتعلق بسياسة الإستيراد:

إن السياسة التى تتبعها الدولة لإستيراد سلع مماثلة لما تنتجه أو يمكن أن تنتجه الصناعات الصغيرة يتطلب بالضرورة إعادة النظر فى شأنها فقيام الدولة بإستيراد الملابس على سبيل المثال - بعدة ملايين بحجة توفير الكساء أمر يمكن قبوله إذا كانت دورة الإنتاج فى صناعة الملابس تستغرق العديد من السنوات . ولما كانت هذه المنتجات يمكن للصناعات الصغيرة إنتاجها خلال فترة زمنية قصيرة ويمكن الإعداد لها مستقفا فإن سياسة الإستيراد تبدو غير منطقية، نظرا لأنه وان كانت فى ظاهرها تسهم فى توفير الكساء الرخيص إلا أنها فى جوهرها تعرقل تنمية الصناعات الصغيرة. وإذا كان لدى الدولة عدة ملايين لإستيراد الملابس - وما يعنيه ذلك من تدعيم للصناعات الأجنبية فإنه من الأولى أن توجه هذه الملايين لدعم الصناعات الصغيرة.

ويمكن أن يتم ذلك من خلال قيام الدولة بالتنسيق مع التعاونيات الإنتاجية حالياً - ومع هيئة تنمية الصناعات الصغيرة مستقبلاً للاستفادة من الصناعات الصغيرة ، خاصة وأن غالبيتها يعانى من الطاقة العاطلة ، وعلى أن يتم هذا التنسيق من خلال قيام الدولة بتوفير الخامات اللازمة للصناعات الصغيرة بأسعار مناسبة ، حيث تقوم هذه الصناعات بتصنيعها مقابل هامش ربح مقبول تحده الدولة ، بحيث يكون سعر المنتج النهائى يتفق ومستويات دخول المستهلكين . ومما لاشك فيه أن هذا يعنى قيام الدولة بالاسهام فى حل مشكلة عدم توافر رأس المال الجارى للصناعات الصغيرة ، والسبب بدوره سوف يخفض من الضغط على المؤسسات التمويلية . ويمكنها من التركيز على تقديم القروض المتوسطة وطويلة الأجل اللازمة لإنشاء صناعات صغيرة جديدة . ولعل المثال الآخر هو السماح للقطاع الخاص وشركات القطاع العام التجارية باستيراد الأثاث من الخارج ، وما ينطوى عليه من عرقلة لتنمية الصناعات الصغيرة وأن يصبح هدف الإنتاج سد إحتياجات المستهلكين وليس التخزين وخاصة أن امكانيات الحرفى وصاحب الصناعات الصغيرة لا تتحمل ركود منتجاته لأن أساس عمله هو زيادة معدل دوران رأس المال الأمر الذى يتطلب توفير منافذ التوزيع الحكومية لعرض الانتاج الحرفى بما يحقق صالح كل من المنتج والمستهلك .

كما تلعب المعلومات والبيانات المتعلقة باتجاهات الطلب المحلى على منتجات الصناعات الصغيرة والتي يحصل عليها من هيئة تنمية الصناعات الصغيرة دوراً بالغ الأهمية والتي تفيد فى العمل على تقديم نماذج متطورة توجد سوقاً متجددة لمنتجات هذه الصناعات ، فكما هو معلوم ، فإنه مع تطور الدخل وارتفاع مستوى المعيشة والمستوى الثقافى والتعليمى لافراد المجتمع يتوقف الطلب على بعض منتجات الصناعات الصغيرة - مما يترتب عليه إنتشار هذه الصناعات . ولعل من بين الأمثلة الواضحة فى هذا الشأن ما تعانيه الصناعات الصغيرة المنتجة لما يسمى بالكليم الشعبى المصنع من قصاصات الأقمشة من تناقص الطلب المحلى على منتجاتها .

إن السوق المحلي في مصر لا يقتصر على المصريين فقط ، فكما هو معلوم أن الحركة السياحية في مصر آخذة في النمو فعلىنا أن نأخذ في الاعتبار أن السائح الذى يغد إلى مصر لا يضع في إعتباره مشاهدة الآثار التاريخية فحسب بل وشراء بعض المنتجات التى يكون فى حاجة إليها ويتوقع توافرها فى البلد المضيف بسعر أقل مما تباع به فى بلده ، هذا بالإضافة إلى المنتجات التى تنتجها الدولة المضيفة ويكون لها قوة التأثير على قرار السائح لشراؤها وهذا ما يستدعى أن يكون لدى مركز التصميمات الهندسية والصناعية كافة البيانات المتعلقة بالوفود السياحية وجنسياتهم وأذواق مجتمعاتهم والمنتجات التى يمكن للصناعات الصغيرة المحلية أن تنتجها وتبيعها بأسعار مغرية للسائح . ثم تقديم نماذج تتفق ورغبات السائحين ويغلب عليها الطابع المصرى الذى قد يختلف من إقليم لآخر . يلى ذلك تقديم هذه النماذج إلى التعاونيات الإنتاجية التى تتولى توصيل هذه المعلومات إلى الصناعات الصغيرة ، فعلى سبيل المثال أن السياحة الأوروبية الوافدة إلى اليابان مثلاً تقبل على شراء الشماسى التى تخصصوا فى إنتاجها وتحمل فن وذوق اليابان وتتصف برخص سعرها .

٢٠٣-٢٠١ التسويق الخارجى

انطلاقاً من حتمية زيادة الصادرات المصرية وتحقيقها لأهداف الدولة نحو الانطلاق بتلك الصادرات وخاصة غير التقليدية منها ، قامت الأجهزة المعنية مع مكاتب التمثيل التجارى المصرى بالخارج للاستفادة من امكانيات هذه المكاتب للمعاونته فى اعداد الدراسات التسويقية عن أنسب الأسواق التى يمكن تصدير منتجات الصناعات الحرفية لها والإتصال بالمستوردين الأجانب واستعمال وسائل الاعلام المتاحة من كتيبات ونشرات بغية فتح أسواق جديدة لتلك المنتجات .

لذلك تم تصميم كتالوج تصديرى لمنتجات الصناعات الحرفية المصرية على مستوى عال من الجودة ويتضمن هذا الكتالوج كافة المنتجات التى تقبل عليها

الأسواق الخارجية وقد تمت هذه العملية عن طريق مركز التجارة الدولي وتم نشر هذا الكتلوج على جميع مكاتب التمثيل التجاري المصرى بالخارج والمعارض والمؤتمرات المتخصصة للإسترشاد بها فى الترويج والتسويق للمنتجات الحرفية المصرية - كما يجب التغلب أيضا على مشكلة البيانات المتعلقة بالأسواق الخارجية وكيف أنها تحد من مقدرة الصناعات الصغيرة على النمو. وفى هذا الصدد فإن على التعاون الإنتاجى أمداد الصناعات الصغيرة بكافة البيانات المتعلقة بالأسواق الخارجية والتي تعطى حجم واتجاهات الطلب على المنتجات المختلفة، والنماذج التي تتفق وميول المستهلكين والتي يحصل عليها من مركز المعلومات والتصميمات الهندسية والصناعية.

لاشك أن شعور القائمين على الصناعات الصغيرة بأهمية الدور الذى يقوم به جهاز التعاون الإنتاجى فى تنميتها وتدعيمها سوف يحث هذه الصناعات على الإنتماء للحركة التعاونية الإنتاجية.

٣٠٢٠٢٠١ بعض الأساليب التسويقية الداخلية والخارجية الحالية والمقترحة لمنتجات

الصناعات الحرفية

نتيجة لتعدد وتنوع السلع المنتجة داخل قطاع الصناعات الحرفية بدرجة كبيرة وما تتصف به من أنها منتجات بسيطة فى صناعات أخرى أو قد تنتج عدداً من المنتجات حسب الطلب وهى منتجات ذات طبيعة خاصة من حيث النوع والتصميم وطبيعة المادة الخام الداخلة فيها. وبناء على ما تقدم فإن واقع الحال وطبيعة المنتجات والعمليات الإنتاجية فى الصناعات الحرفية التى يجب أن يبنى عليها برنامج التسويق لهذه المنتجات أعتمد على تقسيم هذه المنتجات إلى ثلاثة أقسام رئيسية هى:

أ- منتجات ذات مواصفات نمطية فى أغلب الأحوال وتستخدم فى الإستهلاك النهائى.

ب - منتجات تنتج للإستخدام الوسيط فى صناعات أخرى والطلب عليها مشتق .

ج - منتجات ذات طبيعة ومواصفات خاصة .

ومن هذا المنطلق فإن المجهودات التسويقية فى هذه الصناعات لابد أن تتركز على الطلب الإستهلاكي - الطلب الصناعى - الطلب الخارجى وبحكم تلاقى هذه المجموعات الثلاثة مع جانب العرض (الإنتاج) فإن منتجى هذه الصناعات لابد وأن تتواءم ظروفها لإشباع هذه المجموعات من الطلب .

٤٠٢٠٢٠١ أساليب وطرق البيع حالياً وأساليب تمويلها

تندرج طرق البيع والتوزيع القائمة تحت أقسام رئيسيه هى :

١- طريقة البيع الفردى المباشر بواسطة الحرفى نفسه إلى المستهلك فى مكان

عمله :

وغالباً ما يضيف الحرفى نسبة لاتقل عن ١٠- ١٥ ٪ من التكلفة كهامش ربح ويتم تمويل ذلك عن طريق قيام الحرفى بشراء مستلزمات الإنتاج من ماله الخاص أو بأخذ مقدم من المستهلك (الزبون) عادة لايقل عن ٣٠ ٪ ولايزيد عن ٥٠ ٪ من ثمن الشراء النهائى .

٢- البيع لتاجر أو وسيط

فى هذه الطريقة تقل نسبة الربح عن البيع المباشر للمستهلك وغالباً لاتقل عن ١٠ ٪ من التكلفة . ويتم التمويل فى هذه الطريقة عن طريق التمويل الخاص من مال الحرفى، أو فى حالة التعاقد المسبق فيتلقى الحرفى نحو ٣٠ ٪ كمقدم أو كعربون من قيمة إنتاجه .

٣- البيع عن طريق تجمعات اكبر تنظمها الجمعيات التعاونية الإنتاجية

فى هذه الحالة تقوم الجمعية باستلام منتجات الحرفى والذى يكون قد أضاف نسبه المعتاده أو أقل منها قليل وتضيف الجمعية من ١٠٪ - ٢٠٪ على سعر الحرفى ويتم التمويل عن طريق التمويل الخاص أو الاقتراض من البنوك بضمان الجمعيات والعقود المبرمة لذلك .

٤- البيع عن طريق إقامة المعارض المؤقتة أو الدائمة والخارجية

نظراً للأهمية الكبرى التى ستعود على الصناعات الحرفية من خلال الاشتراك فى المعارض الداخلية والخارجية والأسواق الدولية وخاصة بالنسبة لفتح أسواق جديدة وتطوير المنتجات الحرفية نتيجة للإحتكاك الدولى وكذا دراسة الأسواق العمالية واتجاهاتها المتباينة والمنتجات التى يكثر عليها الطلب ولهذا فإن الجهاز يقوم سنوياً بإعداد خطة للإشتراك فى المعارض والأسواق الدولية المتخصصة فى الصناعات الحرفية بالتنسيق مع الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية وقد تم الإشتراك فى المعارض والأسواق العالمية المعنية بالصناعات الحرفية منذ عام ١٩٧٦ سنوياً، هذا وقد ترتب على الإشتراك فى المعارض والأسواق الدولية إبرام كثير من التعاقدات الخاصة بتصدير منتجات الصناعات الحرفية المصرية بالإضافة إلى التعريف والإعلام عن هذه المنتجات .

وهناك بعض المعارض الدائمة (فى الداخل) تقام سنوياً كمعرض القاهرة الدولى والأسكندرية وأيضاً بعض المعارض الخارجية التى تقام فى بعض الدول العربية كمعرض طرابلس ليبيا - معرض جده بالمملكة العربية السعودية

٥ - الاتفاقيات الثنائية التي تبرم بين الاتحاد التعاونى المركزى المصرى والاتحادات التعاونية فى البلاد العربية

مثال ذلك الاتفاقية المبرمه ما بين الاتحاد التعاونى الانتاجى المركزى واتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بدولة الكويت - وكان حجم الاتفاقية $\frac{1}{3}$ مليون جنيه لجميع القطاعات الحرفية والتعاونية المختلفة . وأيضا الاتفاقية المبرمه ما بين الاتحاد التعاونى الانتاجى المركزى المصرى والاتحاد التعاونى بدولة الإمارات والتي أتفق فيها على إقامة مركز تجارى فى مدينة أبو ظبى ومن الجدير بالذكر أن نسبة الربح لاتتعدى ١٥٪ ويتم تمويلها عن طريق فتح الاعتمادات الخارجية لصالح الاتحاد التعاونى المركزى والذى يتولى تحصيل قيمة الاعتماد بعد إستلام البضاعة - وبعد ذلك يتم محاسبة المنتجين المحاسبة النهائية على قيمة ما تم توريده من منتجات داخلية فى إطار هذه الاتفاقيات .

(١)

٦ - اصدار المواد الاعلامية التسويقية

يلعب الاعلام فى المجتمعات الحديثة دور الأداة الأساسية التى تساعد على تحقيق تقدم المجتمع وتطوره المستمر وذلك من خلال ما ينقله إلى أبناء المجتمع من أفكار وما يزرع فيهم من قيم وما يغرسه فيهم من مبادئ . اذا كانت تلك وظيفة الاعلام فى المجتمعات عموماً، فإنها تكتسب صفه مضاعفه ومسئولية مزدوجة اذا كان المجتمع نامياً أو يسير فى طريق النمو ويسعى للتخلص من أغلال التخلف وازدواج المسؤولية هنا يعود إلى طبيعة مهمة الاعلام فى المجتمعات النامية، لأن عليه من ناحية أن يساعد المجتمع على التخلص مما يعوق حركته أو يعطل إنطلاقه - وعليه من ناحية أخرى وفى نفس الوقت - أن يساعد أفراد المجتمع وأبنائه على النهوض بمستواهم الفكرى والمادى والإرتقاء بأنفسهم فى مختلف المجالات - وبعبارة أخرى، أصبح للاعلام فى المجتمعات النامية والسائرة فى طريق النمو دوراً رئيسياً فى تحقيق

(١) د. مصطفى حجاج - دور الاعلام فى النهوض بالصناعات الصغيرة والحرفية - ندوة النهوض بالصناعات الصغيرة فى مصر - معهد التخطيط القومى، مؤسسة

فريدريش أيبيرت - (١-١) ابريل ١٩٨٤ .

التنمية الشاملة للمجتمع وضمان تقدمه الإقتصادي، وإذا نظرنا إلى موضوع الصناعات الصغيرة والحرفية وتنميتها والنهوض بها، باعتباره أحد جزئيات عملية التنمية القومية الشاملة ببعديها الإقتصادي والإجتماعي ، لوجدنا أن هذا الموضوع يتصل بالضرورة بالاعلام ووسائل الإتصال المختلفة شأنه في ذلك شأن بقية قطاعات المجتمع المطلوب تنميتها وتطويرها في اطار الخطة العامة والشاملة لتطوير وتنمية هذا المجتمع وفي إطار هذه الخطة يمكن لأجهزة الاعلام أن تقوم بالدور المطلوب منها ، وهو دور لا بد أن يعبر عن ثلاثة اتجاهات رئيسية هي :

أولاً: تغطية كل مجالات الصناعات الصغيرة والحرفية بالشكل الذي يضمن تعريف العاملين في كل مجال بمضمون هذا المجال وما يعنيه بالنسبة للعاملين أنفسهم بالنسبة للمجتمع وتطوره وتحقيق الحد الجيد من الإلمام بأساليب الآداء المتطورة والأقل تكلفة والأغزر إنتاجاً.

ثانياً: تزويد العاملين في الصناعات الصغيرة والحرفية بالمهارات المهنية والحرفية والأدائية اللازمة لتلك الصناعات والاستفادة من التطور العلمى-تقنى فى تلك المجالات مع عدم الإخلال بالطابع الأصيل والمميز لتلك الصناعات .

ثالثاً: العمل على تبادل الخبرات بين العاملين فى الصناعات الصغيرة والحرفية سواء كانت هذه الخبرات فى المحيط المحلى أو بين قطاع آخر أو على المستوى الدولى من خلال نقل تجارب وخبرات المجتمعات الأخرى التى حققت معدلاً معيناً من النجاح .

هذه الاتجاهات الثلاثة الرئيسية تمثل المحاور الرئيسية للعملية الإعلامية . ولا بد أن تنقسم هذه المحاور الرئيسية بدورها إلى محاور فرعية متعددة يختلف كل منها طبقاً لموقعه من العملية الإعلامية وللمجموعات المستهدفة والأسلوب

المستخدم فى تحقيقه . وبطبيعة الحال ستكون بعض هذه المحاور الفرعية ذات طبيعة عامة/ تتناول الاعلام عن خفايا عامة تهتم كل العاملين فى مجال الصناعات الصغيرة والحرفية مثل :

- العمل على محو أمية العاملين فى مجال الصناعات الحرفية والصغيرة .
- التوعية بأفضل المصادر المتوفرة للحصول على الخامات اللازمة للإنتاج وكيفية الوصول إليها .
- التوعية بأفضل الوسائل التسويقية لمنتجات الصناعات الصغيرة والحرفية .
- التعريف بأجهزة الدولة التى تتعرض لمصالح العاملين فى مجال الصناعات الصغيرة والحرفية مثل الرقابة الصناعية وإدارة الرخص وهيئة التأمينات والأمن الصناعى .
- التوعية بدور الجهاز الضرائبى وأهدافه وعمله وارتباط ذلك العمل بمصلحة المجتمع .
- التوعية بامكانيات تصدير منتجات الصناعات الصغيرة والحرفية ووسائل التصدير وكيفية اتمام العملية التصديرية لصالح المنتج .
- التوعية بأهمية أعداد أجيال جديدة من صغار الصناع من خلال البرامج التدريبية .

وبالإضافة إلى تلك المحاور ذات الطبيعة العامة هناك محاور أخرى ذات طبيعة خاصة تهم العاملين فى قطاع الصناعات البيئية والمنزلية بشكل أكثر من غيرهم لإرتباطهم ببيئة معينة وظروف إنتاج تختلف من مكان لآخر وتتحكم فيها عوامل غير متطورة مثل التقاليد والأعراف والظروف المناخية وكلها أمور يجب مراعاتها عند تحديد أسلوب التعامل الاعلامى معها .

هذا التنوع والتعدد فى الأساليب والوسائل الاعلامية الواجب تطبيقها فى قطاع الصناعات الصغيرة والحرفية، يطرح أمامنا التساؤل عن نوعية الأجهزة الاعلامية التى يمكن أن تستخدم فى النهوض بالصناعات الصغيرة بأقصى قدر من التأثير والفاعلية. والرد على هذا التساؤل يقتضى دراسة كل وسيلة اعلامية ومدى تأثيرها ويقتضى أيضا دراسة المجموعات المستهدفة لتحديد الوسيلة المناسبة لكل منها.

ومن الممكن أن يتم ذلك بعدة أساليب منها:

- ١- الاعلان - أو الاعلام - عن الإنتاج الحرفى فى وسائل الاعلام.
- ٢- النشرات الاعلامية بواسطة متخصص الاعلام بالاتحاد التعاونى المركزى.

٧ - ابتكارات أساليب خلق الطلب وجذب المشتريين

من أهم أساليبها هو تجربة السلعة والتعريف المباشر بها، ويتم ذلك عن طريق الاتصال بالتجمعات سواء الوظيفية أو العمالية أو الطلابية أو السكانية وعرض السلعة عليهم وتعريفهم بها - أيضا المرون على مستخدمى السلعة فى أماكن تواجدهم وطرح السلعة عليهم للتعرف عليها.

٨ - أسلوب تبادل المعلومات التسويقية والربط مع المراكز التجارية

من الممكن أن يتم تبادل المعلومات عن طريق النشرات الشهرية أو الأسبوعية أو اليومية . كذلك عند توافر الأمكانيات من الممكن أن يتم ذلك بالفاكس يوميا حيث يمكن نقل الإحتياجات والتعرف على مقدار كل من الطلب والعرض فى كل محافظة وتغطية الإحتياجات وتحريك الفائض .

- ١٪ من اجمالي تمويل المشروع توجه مباشرة للنشاط التسويقي .

وبالنسبة لاجمالي التكاليف التسويقية فتشمل تكاليف المعارض الدائمة والمؤقتة
وتكاليف مواد الأعلام على النحو التالي :

جدول (١) التكاليف التقديرية للبرنامج التسويقي المقترح بالجنيه

السنة	المعارض المؤقتة	مواد اعلامية	معارض دائمة		جملة التكاليف
			ايجار	ملك	
الأولى	٢٦٠٠٠	٢٥٠٠	٦٦٠٠٠	-	٩٤٠٠٠
الثانية	٢٦٠٠٠	٢٥٠٠	١٣٢٠٠٠	-	١٦٠٥٠٠
الثالثة	٢٦٠٠٠	٢٥٠٠	٢٣١٠٠٠	-	٢٥٩٥٠٠
الرابعة	٢٦٠٠٠	٢٥٠٠	٢٦٤٠٠٠	٢٠٩٠٠٠	٥٠١٥٠٠

المصدر : معهد التخطيط القومي - مشروع نشر الصناعات الحرفية - مصدر سابق

ومن ثم يمكن القول أن تكلفة التسويق في السنة الأولى تبلغ ٩٤٠٠٠ جنيه (معارض دائمة ومؤقتة ومواد اعلامية) تزيد التكلفة لتصل إلى ٥٠١٥٠٠ ألف جنيه في السنة الرابعة من عمر المشروع محتوية على نفس البنود السابقة وتستمر على هذا المستوى تقريباً خلال سنوات المشروع مع الأخذ في الاعتبار تغيرات في حدود ٢٠٪ لإحتمال تغير الأسعار .

قد نكون مبالغين في القول بأن من أهم مشكلات ومعوقات المشاريع الصغيرة هو النقص في وسائل وامكانيات تسويق منتجاتها وما تلاقيه من صعوبة في الوصول الى مناطق الإستهلاك ومن ثم فإن زيادة وتوفير الأنشطة التسويقية لتلك المنتجات يعد من المحاور الأساسية لتنمية ونشر الصناعات الصغيرة .

وتؤثر خصائص الصناعات الصغيرة على أساليب وعمليات التسويق الخاصة بمنتجاتها، حيث تتعدد السلع التي تنتجها أنشطة الصناعات الصغيرة إلى عدة آلاف، وهذه النظرة التفصيلية الدقيقة لكل منتج على حده (حالة الملابس الجاهزة، الأثاث/...) تمثل جانباً رئيسياً لنظرة رجال التسويق الذين يتطلعون إلى تحقيق اشباع احتياجات المستهلكين في ظروف سوق تنافسية. كما أن العديد من منتجات الصناعات الصغيرة تتصف بكونها منتجات وسطية تستخدم في صناعات أخرى وترتبط بإنتاج آخر (علب الصفيح)، سوست الملابس، المسامير، القطع التكميلية لمختلف الصناعات... ومن ثم فإن الطلب على تلك المنتجات مرتبط بالطلب على المنتج النهائي، وتسويقها له أساليب قد تكون مغايرة لنوعيات أخرى تستهلك مباشرة.

كما أن تلك الصناعات قد تنتج سلع حسب الطلب وهي متفردة وقليلة وذلك حسب طلبيات مسبقة من المستهلك (الرخام، أخشاب / المطابخ/ الكراسي).

والخصائص السابقة يجب أن تؤخذ في الاعتبار في برامج تسويق هذه الأنشطة والتي تقسم تلك المنتجات إلى ثلاثة أقسام :

- منتجات للإستهلاك النهائي ذات مواصفات نمطية (الملابس الجاهزة، التريكو، صناعات غذائية...).
- منتجات للإستهلاك الوسيط والطلب عليها مشتق من الطلب على المنتج النهائي (المسامير)، سوست الملابس، سلع تكميلية...).
- منتجات ذات مواصفات خاصة ويطلب مسبق (الرخام، الأثاث، ...).

وبناء على ما سبق فإن أساليب التسويق وطرق البيع والترويج لا بد أن تأخذ في الاعتبار العناصر الثلاث السابقة، ومن هذه الطرق والتي يلزم تطويرها وتنميتها والتوسع فيها ما يلي:

2017-18-19-20

၂၈၃-၁၇၀၀ ခုနှစ်၊ ဇူလိုင်လ ၁၀ ရက်နေ့၊ နေပြည်တော်၊ မြန်မာနိုင်ငံတော် အစိုးရအဖွဲ့

- المتطلبات الأساسية والمؤهلات للتوظيف في القطاع العام
- (أ) (ب) المتطلبات الأساسية للموظفين
- للموظفين.

- אברהם ויצחק ויעקב ואשר יצא להם.
- יעקב וישראל ויהודה ויוסף.
- יוסף ומנשה ושמעון וזבולון.

[illegible]

١٨٩١

2. ၂၀၁၆ ခုနှစ် ဇူလိုင်လ ၁ ရက်နေ့မှ ၂၀၁၆ ခုနှစ် ဇူလိုင်လ ၁ ရက်နေ့

- [illegible]

للصناعات الصغيرة يقوم بها المنتجين أنفسهم وتؤدي لهم الخدمات السابقة بصورة أكثر كفاءة وقدرة عن الطرق الفردية.

كما أن الاقتراح السابق بإنشاء بنك للصناعات الصغيرة يتولى جوانب التمويل والخدمات الفنية والترويجية قد يكون له دوره المفيد في هذا الخصوص .

«وختاماً تجدر الإشارة بأن الصناعات الصغيرة لن تكون بمفردها القادرة على استيعاب الأيدى العاملة فى المجتمع، ولكن لابد أن يكون هناك مجالات أخرى فى الزراعة والصناعة والخدمات والسياحة وغيرها لاستيعاب البطالة الموجودة فى المجتمع، ولاتحمل الصناعات الصغيرة بحل تلك المشكلة الخارجة عن قدرتها منفردة.

١٠٠٠ ٢٠٢٠ المساعدة الفنية

ان عملية اختيار أكثر أنواع فنون الإنتاج فاعلية للصناعات الصغيرة يمثل مشكلة لهذه الصناعات. وفي هذا الخصوص فإن مركز التصميمات الهندسية والصناعية يقوم بدور فعال في تقديم أكثر أنواع فنون الإنتاج ملائمة للصناعات الصغيرة فمنذ إنضمام معهد الصناعات الصغيرة (أنشأ عام ١٩٦٣) إلى مركز تنمية التصميمات الهندسية والصناعية (أنشأ عام ١٩٦٩) أصبحت الخدمات التي يقوم بها لأصحاب المصانع الصغيرة والمتوسطة متنوعة وملائمة لطبيعة كل مصنع لمعالجة المشكلات الفنية والتغلب عليها وقد أصبح المركز بعد إندماج معهد الصناعات الصغيرة إليه يحتوى على إدارات وأقسام تؤدي خدماتها في المجالات التالية :-

- ١- تصميم وتطوير المنتجات وذلك بغرض تنمية وتطوير منتجات المصانع الصغيرة والإرتفاع بمستواها بما يتلائم مع التطورات العالمية بمثيلاتها من المنتجات المستوردة من الخارج.
- ٢- خدمات التصميم الصناعي بغرض الارتفاع بمستوى منتجات المصانع الصغيرة من الناحية الوظيفية والمجالية بما يتلائم مع الامكانيات الموجودة بهـ

المصانع إلى جانب إرتباطها بالعوامل البيئية المحيطة وطرق إستخدام الإنسان المصرى .

- ٣- تصميم المعدات الاستثمارية بغرض إعداد التصميمات الخاصة ونظم ومكونات ومعدات مناولة المواد فى المصانع والأشراف على تصنيع وتركيب تلك النظم وبدراسة مشاكل الإنتاج للمصانع المختلفة وتقديم توصياتها الفنية لكثير من المصانع الصغيرة مثل مصانع الصناعات الغذائية والهندسية الصغيرة والمتوسطة .
- ٤- تخطيط المصانع الصغيرة الجديدة وتطوير المصانع القائمة فعلاً لتتناسب والتوسعات الجديدة فى خطوط الإنتاج حتى يتحقق الأنسياب الكامل للخامات والأجزاء النصف مصنعه والكاملة التصنيع ويؤدى التخطيط السليم للمصنع إلى رفع الكفاءات الإنتاجية وراحة العمال البدنية والنفسية مما يؤدى إلى رفع جودة الإنتاج .

- ٥- الورش الميكانيكية والمعاملات الحرارية والمعامل .
- ٦- قسم النجارة عن طريق تصميم وتنفيذ الأثاث الحديثة .
- ٧- أقسام الخزف - اللحام .
- ٨- خدمات التدريب التى يضعها المركز بجانب تقديمه المساعدات الفنية المباشرة .
- ٩- برنامج المساعدات الفنية للصناعات الصغيرة ويهدف هذا البرنامج إلى أن يقوم مركز تنمية التصميمات الهندسية والصناعية بجانب الخدمات الأخرى التى يؤديها لقطاع الصناعات الصغيرة عن طريق إدارته وأقسامه المتخصصة بخدمات مباشرة فى المجالات الآتية :

الارشاد الصناعى

وهو عبارة عن انتقال مجموعات من الأخصائيين ويفضل من لديهم خبرة هندسية عالية من الكفاءة ولديهم من الخبرات المتنوعة من الناحية الفنية والادارية والتطبيقية بجانب الشخصية المتميزة إلى المصانع الصغيرة فى اماكن تواجدهم

ومناقشة أصحاب هذه المصانع أو القائمين على إدارتها في مختلف المشكلات الفنية والإدارية التي تقابلهم واقتراح الحلول الملائمة في الموقع أو معاونتهم في إيجاد الجهات والهيئات المتخصصة التي تستطيع أن تحل هذه المشكلات .

- ١٠- خدمات التدريب للعاملين بالمصانع الصغيرة .
- ١١- الإستعانة بخبراء متخصصين في مجال تطوير الصناعات الصغيرة .
- ١٢- الكتيبات والمطبوعات التي أصدرها المركز في إطار المعونة الفنية .

هذا وقد تم عمل برنامج لتقديم المساعدات الفنية للصناعات الصغيرة على مراحل ثلاثة أولها من عام ١٩٨٠ - ١٩٨١ مدته عام وتلخصت هذه المرحلة في إنشاء جهاز الإرشاد الصناعي وتزويده بمجموعة من المتخصصين مع البدء في تقديم خدمات التدريب لهذا القطاع . ثانيها من يوليو ١٩٨٢ إلى ديسمبر ١٩٨٤ ومدتها سنتين ونصف السنة وتضمنت زيادة عدد المتخصصين وفتح فرع الإسكندرية وتزويده بالأخصائيين وإنشاء وحدة لخدمات الإدارة الصناعية وإنشاء وحدة للخدمات والمعلومات . ثالثها من يناير ١٩٨٥ - ١٩٨٧ ومدتها ثلاث سنوات تستهدف زيادة عدد مجموعات الإرشاد الصناعي وفتح فرع جديد للإرشاد الصناعي وتدعيم خدمات الإدارة الصناعية والتدريب وإنشاء وحدة جديدة لخدمات تطوير مشروعات الصناعات الصغيرة - وتدعيم خدمات الصناعات المغذية والإستعانة بخبراء محليين أو دوليين لدراسة صناعة معينة .

الفصل الثانى

أهم الأسس العامة لتوطين الصناعات الصغيرة والحرفية

الفصل الثانى

أهم الأسس العامة لتوطين الصناعات الصغيرة والحرفية

١٠٢ تمهيد:-

هناك عدد من القواعد التى تساعد فى وضع أسس لتوطين الصناعات الصغيرة فى المناطق الجغرافية بالدولة ولكن قبل التعهد لأسس التوطين يطرح السؤال التالى نفسه . ما هى أهم الأدوات التى يمكن الاستفادة بها فى توطين أكبر عدد ممكن من الصناعات الصغيرة فى منطقة جغرافية معينة حيث أن من أخطر تلك الأدوات على سبيل المثال جهات الاقراض ومدى توفرها وتوفر التسهيلات الائتمانية بها فى منطقة عن أخرى - كذلك الإجراءات القانونية ومدى تعقدها والتصاريع والموافقات وكافة التسهيلات الاجرائية واللازمة لبدائية عمل المشروع الصغير من الجهات المعنية ومدى تجميع تلك الموافقات والتصاريع فى أماكن قريبة من بعضها البعض - سوف نعرض لمثال عن مدى تعقد الإجراءات وما يمكن أن تصاحبه من يأس فى نفوس القائمين على تلك المشروعات .

(١)
فى محاولة لحصر الجهات الحكومية الخاصة بإجراءات الحصول على الموافقات اللازمة لإنشاء مشروع صناعى نجد أنها تحتاج الى حوالى اثنى عشر موافقة تشمل أتمام الشكل القانونى للشركة وأشهاده وتسجيله - الحصول على تراخيص المبانى وتوصيلات المياه والكهرباء - الاشتراك فى الغرفة التجارية - القيد فى صحيفة السجل التجارى الحصول على موافقة الهيئة العامة للتصنيع على إقامة المشروع - الحصول على رخصة تشغيل المصنع الحصول على شهادة التوحيد القياسى - التسجيل فى السجل الصناعى - الاشتراك فى اتحاد الصناعات - الاشتراك فى هيئة التأمينات الاجتماعية - القيد فى سجل المصدرين القيد فى سجل المستوردين والحصول على بطاقة استرادية .

وفى حالة حصر الجهات الحكومية الخاصة بالرقابة والتفتيش أو اصدار الموافقات لهذه المصانع فنجدها أيضاً تصل الى نحو أربعة عشر جهة رقابية .

(١) معهد التخطيط القومى - ندوة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية - أوراق ومداولات الندوة - الجزء الثانى - الوثيقة الأولى - ملف معلومات ، القاهرة ١٩-٢١ ديسمبر ١٩٨٨ .

أما أسس التوطن لتلك الصناعات فهي تقوم بصفه رئيسية على العوامل الاقتصادية لكل أقليم ومنها :

٢٠٢ نسبة البطالة في المنطقة . حيث يفضل نشر الصناعات الصغيرة في المناطق التي تزداد فيها معدلات البطالة وذلك لإتاحة فرص العمل وخفض وامتصاص البطالة بالأقليم.

ويوضح الجدول رقم () السكان وقوة العمل والبطالة حسب بيانات تعداد ١٩٨٦ وحسب المحافظات حيث تبين من تحليل البيانات الواردة به أن .

- أعلى نسبة بطالة توجد في محافظات الوجه البحرى والقناة خاصة فى محافظة بورسعيد (٦٣٪) ثم السويس (٩٩٪) ثم الغربية والمنوفية (٩٦٪) ثم القاهرة والدقهلية (٥٩٪) .

- تعتبر محافظة جنوب سيناء أقل المحافظات فى عدد المتعطلين (١٢٪) ومطروح (١٣٪) . وقد يرجع ذلك إلى قلة عدد السكان مع ظهور أنشطة سياحية جديدة بالإضافة إلى النشاط البترولى .

- جميع محافظات الوجه القبلى أقل المحافظات فى نسبة البطالة فيما عدا محافظتى قنا وأسوان حيث تبلغ نسبة البطالة ٣٪ ، ٤٪ على الترتيب .

- ارتفعت نسبة المتعطلين لإجمالى عدد السكان فى بورسعيد - السويس الغربية - المنوفية - القاهرة - الدقهلية - الأسكندرية - الاسماعيلية أسوان - القليوبية عن المتوسط العام للجمهورية والذى بلغ ٣٧٪ وعموماً فإنه يجب ملاحظة أن هذه البيانات اعتمدت على الحصر الشامل لخصائص السكان (النتائج النهائية) لعام ١٩٨٦ وذلك للأسترشاد به فى ظل عدم توفر البيانات والأعداد بصحتها وعلى الفئات العمرية ١٦ إلى ٦٠ عاما ومن المؤكد تغير هذا الوضع خاصة بعد عودة عدد

ግለሰብ በጽሑፍ - ፡፡ ማንኛውም ሰው ለሌላ ሰው ጥቅም ላይ ሳይውል ፡፡ ጥቅም ላይ ሳይውል ፡፡

1907

[illegible]

המחלקה הכלכלית והסטטיסטית - תשנ"א

كبير من الشباب من دول الخليج فضلاً عن تراكم الدفعات المتتالية من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الفنية خلال تلك الفترة.

توفر خامات معينة في مناطق معينة يتيح امكانية توطين نوعيات من الصناعات التي تقوم على تلك الخامات بما يؤدي إلى خفض التكلفة واعطاء الانتاج ميزة نسبية سواء للسوق المحلي أو الخارجي

٣٠٢

مشكلة الحصول على المواد الخام

١٠٣٠٢

إن مشكلة الحصول على الخامات بالكمية والنوعية المطلوبة تحد من مقدرة الصناعات الصغيرة على المساهمة بفاعلية في عملية التنمية الصناعية، وأن هذه المشكلة لها جانب تمويلي وهو ما يمكن التغلب عليه من خلال تذليل العقبات التي تحول دون حصول الصناعات الصغيرة على الدعم المالي وما تناولناه من قبل. أما الجانب الآخر فهو ما يمكن أن نسميه بالجانب التخطيطي. فعدم توافر الخامات بالكميات والنوعيات المطلوبة يرجع أساساً إلى عدم وجود رؤية كاملة الواضح عن مواصفات وكميات المنتجات التي تقوم بإنتاجها الصناعات الصغيرة، والتي على ضوءها يمكن تحديد كميات ومواصفات المواد الخام المطلوبة. وهذا ما يتطلب بأن يقوم جهاز التعاون الإنتاجي بدور شبه تخطيطي كما يلي وذلك للتغلب على هذه المشكلة.

- الوقوف على مواصفات المنتجات التي تقوم بإنتاجها الصناعات الصغيرة التعاونية وتقدير كميات الانتاج من كل منتج حسب البيانات المقدمة من الصناعات الصغيرة على أن يتم التأكد من صحتها.
- تحديد كمية ونوعية الخامات المطلوبة مقسمة إلى خامات محلية وأخرى مستوردة، وتقدير كميات الإنتاج من كل منتج حسب البيانات المقدمة من الصناعات الصغيرة، على أن يتم التأكد من صحتها.

- تحديد كمية ونوعية الخامات المطلوبة، مقسمة إلى خامات محلية وأخرى مستوردة.
- فيما يتعلق بالخامات المحلية، يقوم جهاز التعاون الإنتاجي بإرسالها إلى شركات القطاع العام لأخذها في الاعتبار عند وضع برامجها الإنتاجية وعمليات توزيع الخامات جغرافياً بما تتفق والاحتياجات الفعلية للصناعات الصغيرة. مثل ذلك سوف يمكن من حل مشكلة تحميل الخامات المطلوبة بأخرى مرغوب فيها. كما أنه يضع حداً لعملية توزيع الخامات جغرافياً بطريقة لا تتفق والاحتياجات الفعلية للصناعات الصغيرة.
- أما بخصوص الخامات المستوردة فإن على جهاز التعاون الإنتاجي تجميع كافة البيانات المتعلقة بأفضل مصادر استيراد الخامات وذلك بالتعاون مع بنك الاستيراد والتصدير، الغرف التجارية، الخ، ثم وضع هذه البيانات أمام الصناعات الصغيرة بصفة مستمرة. وفي حالة قيام الصناعة الصغيرة باستيراد هذه الخامات لحسابها مباشرة من خلال الحصول على قروض، فإنه على التعاونيات التي تتبعها الصناعة الصغيرة أن تفرق بين الخامات اللازمة لإنتاج سلع أساسية فتعطيها الأولوية عند رفع طلب الحصول على القرض "لهيئة تنمية الصناعات الصغيرة". وفي حالة قيام الصناعات الصغيرة بالحصول على الخامات المستوردة من مستوردين محليين، فإن على التعاون الإنتاجي الدخول لشراء هذه الخامات من المستورد المحلي نيابة عن الصناعات الصغيرة، حيث أن ذلك يجنب الصناعات الصغيرة من الوقوع تحت وطأة إستغلال فئة المستوردين والتي قد تتمثل في تحميل خامات غير مطلوبة على أخرى مطلوبة.

(١)

٢٠٣٠٢ الموارد البيئية المحلية المتاحة التي تقوم عليها الصناعات الصغيرة في المحافظات

١٠٢٠٣٠٢ موارد زراعية

(١) د. محمد عبدالرازق الزرقا، دور الصناعات الصغيرة في تنمية المحافظات

الصحراوية، ندوة دور الصناعات الصغيرة في التنمية، معهد التخطيط القومي -

مؤسسة فريدرش أيبيرت، القاهرة (١٩-٢١ ديسمبر، ١٩٨٨).

(١) النخيل:

يعتبر النخيل من أقدم الوسائل الطبيعية التي وفرتها قدرة الله عز وجل لقيام الزراعة المحمية فى البقاع القاحلة وشبه القاحلة وقد كرمها الله وباركها الله عز وجل فى آيات كثيرة من الذكر الحكيم: "والنخل باسقات لها طلع نضير" ومن المؤكد علمياً أن لثمار البلح قيمة غذائية عظيمة القدر لما توفره من مركبات حيوية عالية القيمة. وتبارك الله اذ جعل من الرطب الجنى غيداء السيدة مريم عليها السلام حين جاءها المخاض "وهزى إليك بجزع النخلة تساقط عليك رطباً جنياً".

وقد ورد فى الانجيل أن أنصار السيد المسيح عليه السلام فرشوا سعف النخل فى طريقه عندما دخل أورشليم - بيت المقدس - وكانوا يعتبرونه من علامات النصر. كما كان للنخل والتمر مكانه مرموقه فى الديانة اليهودية.

ويتميز النخيل بقدرته الواضحة على تحمل الظروف الصحراوية الغير مواتية فى خصائص التربة وماء الرى.

ويتوفر فى المحافظات الصحراوية مناطق متباينة فى خصائصها المناخية بما يتيح ويلائم انتاج مختلف أصناف البلح بكفاءة عالية تحقق لها ميزة نسبية تمكنها من المنافسة الاقتصادية فى الأسواق العالمية للتمور.

وتكاد تكون النخلة هى الشجرة الوحيدة التى يستفاد من كل جزء منها فثمارها تحتوى على العديد من المواد الغذائية تكاد تمثل الغذاء الكامل للإنسان كما يستخدم الجريد والخوص وجدوعها فى كثير من الصناعات.

ويمكن إقامة الصناعات الآتية على ثمار النخيل:

• ١٨٩٥، والاعتماد على الذات في التعليم والتدريب.

من أجل ذلك، يجب أن تكون هناك خطة واضحة للتعليم والتدريب.

٣) التعليم

• التعليم والتدريب.

من أجل ذلك، يجب أن تكون هناك خطة واضحة للتعليم والتدريب.

من أجل ذلك، يجب أن تكون هناك خطة واضحة للتعليم والتدريب.

• التعليم والتدريب.

من أجل ذلك، يجب أن تكون هناك خطة واضحة للتعليم والتدريب.

من أجل ذلك، يجب أن تكون هناك خطة واضحة للتعليم والتدريب.

• التعليم والتدريب.

من أجل ذلك، يجب أن تكون هناك خطة واضحة للتعليم والتدريب.

من أجل ذلك، يجب أن تكون هناك خطة واضحة للتعليم والتدريب.

٤) التعليم

• التعليم والتدريب.

من أجل ذلك، يجب أن تكون هناك خطة واضحة للتعليم والتدريب.

من أجل ذلك، يجب أن تكون هناك خطة واضحة للتعليم والتدريب.

• التعليم والتدريب.

من أجل ذلك، يجب أن تكون هناك خطة واضحة للتعليم والتدريب.

من أجل ذلك، يجب أن تكون هناك خطة واضحة للتعليم والتدريب.

(٥) النباتات الطبية

تتميز محافظة جنوب سيناء عالمياً بانتشار النباتات الطبية طبيعياً على الهضاب والأودية وتعتبر من الثروات الطبيعية الهامة ويستعملها البدو في علاج الأمراض، ويمكن أن تقوم عليها صناعة التعبئة للاستخدام المحلي والتصدير.

(٦) الأشجار الخشبية

أظهرت الدراسات الحديثة عن إستزراع وتنمية بعض الأشجار الخشبية في المحافظات الصحراوية أنه يمكن إستغلال الموارد المتاحة في هذه المحافظات وانتشار المساحات الشاسعة من الأراضي القابلة للزراعة في زراعة وتنمية بعض الأشجار التي يمكن أن يكون لها مستقبل مرموق كمصدر من مصادر الخشب الجيد الذي تقوم عليه صناعات كثيرة بالإضافة إلى إستغلالها كمصدر للعلف للجمال والأغنام إلى جانب دورها في المحافظة على حبيبات التربة من الانجراف للرياح.

هذا بالإضافة إلى كثير من النباتات الطبيعية التي تنمو في الصحارى المصرية وقد أجريت دراسات عديدة على كثير منها ويمكن إقامة صناعات صغيرة عليها مثل صناعة الأعلاف والزيوت والصبغات وصناعة تثبيت وإستغلال الكتبان الرملية.

كما يمكن إقامة صناعات خدمية صغيرة لتلبية احتياجات الزراعة والصناعات القائمة عليها.

٢٠٢٠٣٠٢ موارد حيوانية

تعتبر الموارد الحيوانية من أهم الموارد فى المحافظات الصحراوية التى يمكن أن تقوم عليها العديد من الصناعات الصغيرة . ومن أنسب الحيوانات التى تتلائم الظروف الصحراوية الصعبة - سواء كانت ظروفًا مناخية أو غذائية هى الأغنام والماعز والجمال التى يعتمد فى تربيتها أساسا على المراعى الطبيعية فى مناطق غير المزروعة مع الاستفادة ببعض المنتجات الثانوية للزراعة مثل مخلفات محصول الشعير وأوراق الخروع والأعلاف المصنعة محليا .

ويمكن أن تقوم صناعات صغيرة عديدة على منتجات الألبان واللحوم وعلى الصوف والجلود والشعر تقوم صناعات الكليم والسجاد والبطلطين وصناعة القرب لحمل وتثليح المياه وتخزين العجوه، وتستخدم قرون الغنم لدرز النسج اليدوى للكليم .

٣٠٢٠٣٠٢ موارد تعدينية

تتوفر فى المحافظات الصحراوية خامات متعددة من مواد مناجم ومواد محاجر تصلح لإقامة صناعات صغيرة، ومن هذه المواد:

الكاولين والطينات . وتستخدم فى صناعة الحراريات والخزف والصينى .

الطفلة . تستخدم فى صناعة الطوب

رمال الزجاج . تستخدم فى صناعة الزجاج والحراريات .

الحجر الجيري . ويستخدم فى صناعة مواد البناء والأسمنت .

ملح الطعام . ينتج من البحيرات وتقوم عليه صناعات كثيرة .

النطرون . وتقوم عليه صناعة الصابون ودباغة الجلود .

وبالإضافة إلى الثروة السمكية فإنه يمكن استغلال المياه المالحة في زراعة بعض النباتات التي تتحمل درجة ملوحة عالية مثل نباتات الهالوفيت التي تنمو في تربة مالحة وتروى بمياه مالحة وتعتبر مصدراً هاماً للزيوت النباتية ولعلف الماشية وعلاف الدواجن ويمكن أن تقوم عليها صناعات صغيرة.

كما يمكن إقامة صناعات صغيرة على الطحالب البحرية (جمعها وتجفيفها وتعبئتها) لاستخدامها في الصناعات الدوائية وصناعة الأعلاف.

(٢) المياه الجوفية . يتطلب استخراج المياه الجوفية صناعات خدمية صغيرة.

(٣) مياه الصرف الصحي

نظراً لندرة المياه الصالحة للرى في المحافظات الصحراوية يجب الاستفادة من مياه الصرف الصحي - بعد معالجتها - في إستصلاح الأراضي الصحراوية، ويتطلب ذلك بعض الصناعات الصغيرة.

٥٠٢٠٣٠٢ : موارد سياحية

تتمتع معظم المحافظات الصحراوية بمناطق جذب سياحية هامة نظراً لظروفها الطبيعية والمناخية لاحتوائها على معالم أثرية ودينية هامة، ويمكن إقامة صناعات خدمية صغيرة لخدمة هذه المناطق ولتحقيق الاكتفاء الذاتي في تلبية المتطلبات الضرورية للقرى السياحية.

٤٠٢ : تجاوز الصناعات المتماثلة وتكاملها يعطى للصناعات ميزة إقتصادية، من حيث توافر العمالة، وسهولة التسويق، وتبادل المعرفة الفنية، وخفض تكلفة الحصول على المستلزمات كل ذلك يساعد على توطيد الصناعات المتماثلة

- اعطاء مزيد من التدعيم لمراكز التدريب الحالية بما يعمل على توفير الأيدي العاملة المدربة.
- رفع مستوى المهارة المهنية بهدف زيادة القدرات الإنتاجية للقوى العاملة الصناعية من خلال برامج تدريبية متطورة.
- العمل على توفير العدد الكافي من المدربين ذوي الكفاءات والتخصصات المختلفة.
- تطبيق نظام الحوافز التشجيعية وربط الأجر بالإنتاج حتى يمكن رفع الكفاية الإنتاجية ومجابهة ظاهرة تسرب العمالة المهنية المتخصصة للخارج.

٦٠٢ فرص التسويق، تشمل فرص التسويق جانبين أساسيين وهما وجود الطلب وامكانية وسهولة وصول السلع للسوق. وحيث تعاني كثير من المشروعات الصغيرة من المشكلات التسويقية وخاصة ما يتعلق بوصول السلعة للسوق، فإنه من عوامل التوطين الضرورية هو توفر فرص التسويق.

وتوفر فرص التسويق بالنسبة للصناعات الصغيرة يعنى أن هناك طلب مع إمكانية زيادته عن طريق أساليب خلق الطلب، وأيضاً إمكانيات وصول السلعة للأسواق وتعنى توفر كافة الخدمات التسويقية (من عبوات، تعبئة، نقل، حفظ، تداول...) ومن ثم فإن توفر فرص التسويق فى مناطق معينة أمام صناعة أو صناعات معينة يعنى إمكانية توطينها فى تلك المنطقة وأفضلية ذلك.

٧٠٢ التكامل بين الوحدات أو الصناعات . يعد من ضمن أسس توطيــــن الصناعات عوامل وامكانيات التكامل بين الصناعات وبعضها البعض، فالعلاقات الأمامية والخلفية بين الصناعات وبعضها تعد أساس فى توطيــــن صناع أو صناعات معينة فى إقليم معين، وذلك لما يؤديه إليه من وفورات اقتصادية عديدة.

الموجز والتوصيات

الموجز والتوصيات

أخذ موضوع تنمية الصناعات الصغيرة في مصر يحتل حيزاً هاماً في فكر المهتمين بالقطاع الصناعي منذ أوائل السبعينات وقامت وزارة الصناعة عام ١٩٨٢ بوضع خطته شاملة لتطوير وتنمية الصناعات الصغيرة في مصر حتى عام ٢٠٠٠. أشترك في إعدادها لجنه مشتركة من وزارة الصناعة والتخطيط واتحاد الصناعات وبنك التنمية الصناعية وبعض الخبراء المحليين المهتمين بشئون الصناعة في مصر. وقدمت الدراسة في فصلها الأول عرض لأهم متطلبات التوسع في، تنمية، الصناعات الصغيرة وقد جاء التمويل، على، رأس تلك المتطلبات وعرضت الدراسة لبعض الأساليب التي يمكن اتباعها لمساعدة القائمين على المشروعات الصغيرة من خلال بنك مقترح للحرفيين يقوم بامداد هؤلاء القائمين على تلك المشروعات بالتمويل اللازم - وايضاً عن طريق بنك التنمية الصناعية - كما عرضت الدراسة مقترح لإنشاء مؤسسة مالية تقوم بتقديم الضمانات اللازمة للصناعات الصغيرة تساهم في ملئ الفراغ الموجود في هذا الشأن من عدم توفر للضمانات الكافية للقائمين على عمل تلك المشروعات وكذلك من ضمن المتطلبات اللازمة للتوسع عرضت الدراسة لأهم تلك المتطلبات الا وهو التسويق الذي يمثل الدرجة الثانية من الأهمية بعد التمويل حيث أظهرت الدراسة ان هناك أسلوبين من الأساليب التسويقية في مجال الصناعات الصغيرة اولهما التسويق الداخلي وما يجب أن تكون عليه سياسة عدم التحيز لمنتجات القطاع العام وضرورة تبني سياسة التزاوج ما بين منتجات القطاعين العام والخاص وايضاً، مايتعلق بسياسة الاستيراد - أما الأسلوب الثاني وهو التسويق الخارجي لمنتجات المشروعات الصغيرة وكذا التعرض لبعض الأساليب التسويقية الداخلية والخارجية المقترحة من قبل الدراسة لمنتجات الصناعات الصغيرة والحرفية ثم عرضت الدراسة لأهم الأساليب وطرق البيع حالياً وأساليب تحويلها- وكان المتطلب الثالث من متطلبات التوسع في مجال الصناعات الصغيرة والحرفية هو تقديم المساعدات الفنية اللازمة لتلك الصناعات الوليدة والتي يجب مساندتها.

وقد عرض الفصل الثانى من الدراسة لأهم الأسس العامة اللازمة لتوطين الصناعات الصغيرة والحرفية وذلك عن طريق أخذ نسبة البطالة المتاحة فى منطقة معينه كأساس وكذلك مدى توفر المواد الخام اللازمة سواء كانت من موارد البيئة المحلية المتاحة أو من الخارج عن طريق الاستيراد وأهم التيسيرات المقدمة له فى هذا المجال .

ثم يأتى دور التكامل والتنسيق ما بين المشروعات الصغيرة ومدى تجاور تلك الصناعات مع بعضها البعض وكذلك فرص التدريب المتاحة .

هذا وتوصى الدراسة بضرورة وضع تعريف رسمى محدد المعالم تلتزم به كافة الأجهزة والمنظمات والهيئات الموكلة اليها اختصاصات ومسؤوليات تنمية وتطوير هذه الصناعات - وكذا بضرورة توافر نظام متكامل من المعلومات والبيانات يقوم على تقديم كافة البيانات المتوفرة لدى الجهات المعنية التى يتطلبها البحث العلمى والتخطيط لهذا القطاع بالإضافة الى حرية الاستخدام والتداول بهذه المعلومات - ضرورة واهمية تشكيل لجنة قانونية تضم كافة الأجهزة العاملة والمهنية فى مجال الصناعات الصغيرة والحرفية لخصر وتحليل كافة النظم والقوانين والتشريعات التى يلزم تحديثها أو تعديلها أو تلك التى يلزم منها لخدمة هذا القطاع وتطويره - ضرورة إنشاء هيئة مسئولة عن تنمية الصناعات الصغيرة ورعايتها مع تدعيم جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجى وتحقيق التنسيق بين كافة الأجهزة القائمة - العمل على إنشاء وتكوين بنك للحرفيين، وتدعيم بنك التنمية الصناعية وأنشاء صندوق ضمان - الاهتمام بخلق الكوادر الفنية والمدربة لاستيعاب التكنولوجيا التى تحتاجها تلك الصناعات - ضرورة إنشاء أجهزة ومراكز للإرشاد الصناعى - الاهتمام بإقامة المعارض المستديمية والمؤقتة كوسيلة لتصريف منتجات تلك المشروعات - ضرورة رسم سياسة تسويقية فعالة تشترك فيها كافة الأجهزة المعنية للخروج بتلك المنتجات من قوقعة المحلية الى الخارج .

المراجع

- ١- .ممدوح فهمى الشرقاوى، دور الصناعات الصغيرة وتوقعات المستقبل، ندوة النهوض بالصناعات الصغيرة فى مصر - معهد التخطيط القومى، مؤسسة فريدريش أيبرت القاهرة (١-١ أبريل ١٩٨٤).
- ٢- .مصطفى حجاج ، دور الأعلام فى النهوض بالصناعات الصغيرة والحرفية، ندوة النهوض بالصناعات الصغيرة فى مصر - معهد التخطيط القومى، مؤسسة فريدريش أيبرت ، القاهرة (١-١ أبريل ١٩٨٤).
- ٣- .مبارك رفاعى، دور جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجى فى تنمية الصناعات الحرفية والتعاونيات الإنتاجية، ندوة النهوض بالصناعات الصغيرة فى مصر - معهد التخطيط القومى، مؤسسة فريدريش أيبرت ، القاهرة (١-١ أبريل ١٩٨٤).
- ٤- معهد التخطيط القومى - ملف معلومات ، ندوة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية، مؤسسة فريدريش أيبرت ، القاهرة (١٩-٢١ ديسمبر) ١٩٨٨.
- ٥- . محمد عبدالرازق الزرقا، دور الصناعات الصغيرة فى تنمية المحافظات الصحراوية ، ندوة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية، معهد التخطيط القومى- مؤسسة فريدريش أيبرت ، القاهرة (١٩-٢١ ديسمبر) ١٩٨٨.
- ٦- معهد التخطيط القومى، دور الصناعات الصغيرة فى التنمية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٣) القاهرة ١٩٨٨.
- ٧- معهد التخطيط القومى، مشروع نشر الصناعات الحرفية لاتاحة فرص عمل جديدة، القاهرة (١٩٩١).

مطبعة منقذ التخطيط القومى
١٩٥٤

